نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

في حفل إشهار تيار الوعي المدني وسيادة القانون (توق) بصنعاء

د. الإرياني : الدولة المدنية الحديثة حل شامل لكل التحديات التي تواجهنا اليوم

صنعاء/ سبأ:

أعلن بصنعاء أمس عن تأسيس تيار الوعي المدني وسيادة القانون (توق) تحت شعار" يمن مدني" بقراءة رؤية التيار وبيان الأشهار .

وفي حفل الإشهار أكدت كلمة المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الارياني التي قدمها عضو هيئة المؤسسين زيد الذاري أن إشهار تيار الوعي المدني هو إشهار لحلم جميل وغاية نبيلة لازمته ونخبة من جيله لأكثر من أربعة عقود .. مشددا على أهمية الحرص على مساندة الجهود النبيلة والخطوات المباركة التي تؤسس لفعل مؤثر يقود الخطى ويستحثها وصولاً إلىً تحقيقً حلم بناء الدولة المدنية الحديثة.

ولفت إلى أن بناء الدولة اليمنية المدنية كان محل اتفاق جميع المختلفين سياسيا وفكريا وأيديولوجيا من الذين تلقوا التعليم في الجامعات الأجنبية إلا أن ممثلي الفكر التقليدي الرافض للدولة المدنية الحديثة واجه تلك الأفكار بمقاومة شديدة .

وأشار الدكتور الارياني في كلمته إلى إن العديد من زملائه أفنوا حياتهم في سبيل السعي نحو بناء الدولة اليمنية المدنية وواجهوا تحديات كبيرة جعلت من هذا المشروع التحديثي التنويري هدفاً لم يتحقق حتى اليوم، وكان ولا يزال هدفنا جميعاً.. مؤكدا أن الدولة المدنية الحديثة، هي حل شامل لكل التحديات التي تواجهنا اليوم، لأنها ببساطة، تعيد المبادرة للمجتمع بكافة فئاته.

من جانبه أشار رئيس هيئة المؤسسين عبد الغني الإريانـــي إلى أن إشهار تيار الوعي المدني وسيادة القانون تتويج لجهود متواصلةٍ ومثابرة ومتأنية ومدروسة، استغرقت أشهراً، واستحضرت فيه أولويات هذا البلد.

وأوضح رئيس هيئة المؤسسين أن المؤسسين للتيار هم نخبة من السياسيين، والمفكرين والمثقفين، والخبراء في مختلف حقول المعرفة والنشاط العام، ورجال الأعمال، الذين تداعوا إلى تبني فكرة هذا التيار، بهدف أن يصبح إطاراً يستوعب كل مبادئ الدولة المدنية الحديثة، التي أعلنت كل الأطراف السياسية تقريباً، خلال الفترة الأخيرة، عن مقاربتها لها، كمفهوم.

وأشار إلى أن تبني المبادئ العظيمة للدولة المدنية، هو الطريق للحل الشامل والجذري لمعضلة هذا البلد الذي عانى ما عاناه من صراع وتمزق وفقر وجهل وتخلف ، وحتى يكون هذا التيار إطاراً يمكن أن يستظل به كل العناصر المؤمنة بالدولة المدنية الحديثة، الموجودة، في كل الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني، ولم تتمكن من إبلاغ رسالتها العظيمة، متمثلة في تجسيد قيم الدولة المدنية الحديثة ومبادئها، في التشريعات، وفي مؤسسات صنع القرار، بسبب غلبة الخطاب الشمولي، وهيمنة المرجعيات التقليدية، التي ترى في الدولة اليمنية الحديثة بيئة نقيضاً لمصالحها، وتحييداً لنفوذها وتأثيرها.

وأكد عبد الغني الارياني أن الدولة المدنية التي ينشدها التيار هي دولة تقوم على مبادئ الحرية، والعدالة، والمساواة، والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون، ويبنى هيكلها السياسي على أعمدة راسخة ومحترمة من المؤسسات: التنفيذية والتشريعية والقضائية، المتمتعة بالاستقلالية والتأثير، وبالتكامل فيما بينها،تقوم على مؤسسات مجتمع مدني حديثة سياسية ومهنية وإبداعية، جوهرها الإنسان الفرد الحر، المتمتع بخيارات كاملة للانتماء إلى هذه المؤسسات، والتعبير من خلالها.

ولفت إلى أن تبني فكرة التيار والشروع في جهد التأسيس والإشهار، جاء في خضم لحظة تاريخية فاصلة، من تاريخ اليمن، حيث يعاد تشكيل المستقبل والوعي، على قاعدة التغيير،المتحررة من إملاءات وتأثير هذه اللحظة المضطربة من تاريخ بلدنا، حتى يكون التيار استشرافاً حصيفا ومتزناً ورصيناً، للمستقبل الذي نأمله ونرجوه لليمن، متحرراً من أدران الماضي، ومن ثقل الإرث السياسي والاجتماعي، الذي فرض ظله الثقيل والموحش على البلاد، مشطراً وموحداً، ومن إخفاق السياسات الاقتصادية، والثقافية، التي أفرزت سلطات شمولية، تعددت منطلقاتها، وآزرها جميعاً، نفوذ مراكز القوى، بكل تنوعاتها ومرجعياتها.

وكان عضوا هيئة المؤسسين جلال الحلالي وياسين التميمي قد استعرضا رؤية التيار فيما قامت عضو هيئة المؤسسين سمية الحداد بقراءة بيان الإشهار بعد ذلك قام التيار بتدشين أولى فعالياته الحلقة النقاشية الأولى (الثورة وديناميكية التحول المجتمعي والحضاري في العالم العربي).

دورة تدريبية في عدن للتوعية بمخاطر المخدرات وأضرارها

عدن / خديجة الكاف:

عقدت السبت الماضي في مؤسسة صناع الحياة الدورة التدريبية التوعوية بأضرار المخدرات وإعداد محاضري البرنامج العالمي لحماة المستقبل التي نظمتها عدة منظمات دولية منها منظمة الصحة العالمية ومؤسسة «رايت ستار» الدولية وشرطة دبي بمشاركة ثمانية عشر مشاركا ومشاركة.. وبإشراف مؤسسة صناع الحياة في اليمن.

وتهدف الدورة إلى إعطاء المشاركين فكرة مختصرة عن مفهوم المخدر من منظور شرعي وكيفية التعامل مع المدمنين وأنواع المخدرات وأصنافها المختلفة وأسباب تعاطي المخدرات.

وتخللت الدورة تدريبات بالعرض السينمائي والإلقاء ومهارات القيادة والتواصل وفن الاتصال ومشاهد مأساوية لمتعاطي المخدرات واستعراض العديد من القصص الواقعية لمدمين مخدرات.

وصرح الأخ محمد حسين السيد مسؤول الموارد البشرية في مؤسسة صناع الحياة للصحيفة: إن البرنامج العالمي «حماة المستقبل» يهدف إلى إعداد الشباب ليكونوا محاضرين ومثقفين، وبالتالي يقيمون فعاليات توعوية لشباب آخرين.. مؤكدا أن البرنامج يسعى إلى تقديم خدمات للشباب من خلال تدريبهم وتأهيلهم وتوعيتهم في المجالات كافة، ومنها الدورة التدريبية حول المخدرات وأضرارها وأسباب تعاطيها.

إشكالية تعديل قانون الجمعيات الأهلية اليمني.. بورشة عمل بجامعة عدن

عدن/ نوال محسن مكيش :

ينظم مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن يوم غد ورشة عمل حول الإشكالية الموضوعية والإجرائية لتعديل قانون الجمعيات الأهلية اليمني بالتعاون مع الصندوق العربي لحقوق الإنسان وبرعاية الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس الجامعة، بمشاركة مائة مشارك ومشاركة من قانونيين وأعضاء في مجلس النواب والشورى و ممثلين عن وزارة الشؤون القانونية ووزارة التخطيط وناشطين سياسيين وممثلين عن وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الكليات.

وأوضحت الدكتورة/ هدى علي علوي، مديرة المركز أن الورشة ستقف أمام حزمة من الأوراق العلمية حول مسودة تعديل قانون الجمعيات الأهلية والبناء عن منظمة المرصد لحقوق الإنسان فضلاً عن عمل المجموعات على القانون والتعديلات والإشراف الحكومي على الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

وأضافت علوي، أن هذه الورشة تأتي ضمن الأنشطة الرئيسية للمشروع التي تتناول وتبحث الإشكالية الموضوعية والإجرائية للقانون النافذ، للوقوف على الثغرات وصعوبة التطبيق.. مشيرة إلى أن المركز أطلق في سبتمبر الماضي حملة لتبني مشروع تعديل قانون الجمعيات الأهلية اليمني رقم (1) لعام 2011م في البرلمان وتهدف الحملة إلى تشكيل رأي عام ضاغط لتعديل بعض نصوص قانون الجمعيات الأهلية النافذ في الجمهورية اليمنية.

كما تستهدف الحملة من خلال أنشطتها تعميم مفاهيم الحقوق المدنية واحترام حقوق الإنسان، نشر وترسيخ ثقافة المدنية وتعزيز الحريات المجتمعية، توعية الناشطين والمناصرين بطبيعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وكذلك شروط تأسيس المنظمات والجمعيات الأهلية، تغيير اتجاه المجتمع نحو الالتفاف والاصطفاف حول كفالة الضمانات الحديثة للجميع، وإيصال القضية إلى إطار أوسع محليا ودوليا من خلال الدور الإعلامي.

وقالت مديرة المركز إن المشروع يكتسب أهمية بالغة من خلال تشكيل تحالف مناصر لتعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية على مستوى اليمن وتنسيق الأدوار وتعزيز الضغوطات التي من شأنها إعادة إصدار القانون بصورة تسهم في ضمان حماية الحقوق والحريات المدنية وفقاً للدستور والمواثيق الدولية .

استغرق إجراء العملية ست ساعات

استئصال كيس خلقي لطفلة تبلغ من العمر عشر سنوات

سيئون/ صالح محمد باصالح:

أجريت بمستشفى بن زيلع الحديث بمدينة سيئون (محافظة حضرموت) عملية جراحية للطفلة/ عائشة احمد سهيل باعكابة لاستئصال كيس خلقي في القناة الصفراوية الرئيسية في البطن.

وقال الدكتور/ سامي احمد حسن بامدحج أختصاصي جراحة العامة والأوعية الدموية والمناظير الذي قام بإجراء العملية: إن الحالة هي عبارة عن كيس خلقي في القناة الصفراوية الرئيسية ويحدث نتيجة تشوهات في اتحاد القناة الصفراوية وقناة البنكرياس الذي يتحول بدوره مع مرور الوقت إلى ورم سرطاني.. وأعراض المرض هي وجود آلام في الشق الأيمن من البطن ويكون مصحوباً أحيانا بارتفاع درجة الحرارة واصفرار العين وتغير لون البول .

وهنا يتم التدخل الجراحي لإزالة القناة الصفراوية الرئيسية وتوصيل القناة الصفراوية الكبدية بالأمعاء الدقيقة وهذه من الحالات النادرة والصعبة حيث يشكل موقع العملية وطبيعة الأنسجة بحكم الالتهاب المزمن درجة الصعوبة وكذلك ارتباطها بالوريد البابي وشريان الكبد الرئيسي.

وأشار الدكتور/ سامي إلى انه خلال ست سنوات من عمله أجرى ثلاث عمليات مماثلة في مستشفى الثورة بالعاصمة صنعاء احدهم من مدينة سيئون .

وأضاف أنه قد تم إجراء عملية إزالة الغدة الكظرية لحالة نادرة أخرى والغدة الكظرية من الغدد الصماء حيث انها تقوم بإفراز هرمونات تقوم بالسيطرة على ضغط الدم، ومستويات المواد الكيميائية بالدم، واستخدام الجسم للمياه، واستخدام الجلوكوز، و ردود الأفعال أثناء أوقات الضغط و الإجهاد "ردة فعل الشجار والفرار".

وقد شارك في العملية طاقم طبي مكون من المخدرين د. حسين الكثيري ود. جاهد البرقي والمساعدين وحيد حامد وابراهيم ساحب وعبدالرحمن ربيحان وصالح باربيع.

الأخ/ احمد سهيل باعكابة والد المريضة الطفلة عائشة عبر عن سعادته بنجاح العملية مشيدا بدور الفريق الطبي بمستشفى بن زيلع بقيادة الدكتور سامي.

التعليم الجامعي استثمار غير خاسر

كلية الحقوق في ذكراها السنوية تربح الحاضر والمستقبل

أ.د/عبد الوهاب شمسان

يجمع جل الباحثين على أن الجامعة هي مؤسسة تعليمية عالية مهمتها المحافظة على العلوم المختلفة ومنها العلوم القانونية، عن طريق نشر وبحث تعاليمها وأفكارها، هادفة من وراء ذلك خلق الشخصية الشاملة والمستقلة والواعية والمتطورة والعلمية عبر توفر الظروف المناسبة لذلك،التي تؤهلها للقيام بدورها الطبيعي والإنساني والإصلاحي والنهضوي، على اعتبار أن التحول والتغير يبدأ من الجامعة من خلال وضع الأسس والمفاهيم المختلفة التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها.

وقد أدركت الجمهورية اليمنية في وقت مبكر أن التعليم الجامعي هو عملية استثمار غير خاسرة في الإنسان، خاصة أن الإنسان هو الذي سيقود عملية التنمية في المجتمع، بإعتبار أن التعليم الجامعي هو محصلة لتفاعل عاملين، العامل الأول هو ما يمكن تسميته بالمنطق الداخلي للجامعة، لأن كل جامعة تحمل تاريخها فوق ظهرها، والعامل الثاني، هو ما تتعرض له من ضغوطات تؤثر في المنطق الداخلي سلباً وايجاباً.

وكلية الحقوق باعتبارها إحدى مكونات جامعة عدن، ودعامة رئيسية من دعائمها، تطل علينا اليوم الذكرى الثالثة والثلاثون على تأسيسها في عام 1978م انطلاقا من المبررات التالية:

- ضرورة تأهيل الكادر اليمني محلياً وتخفيف أعباء التأهيل الخارجي على الدولة .
- إنشاء مدرسة وطنية للقانون لدراسة النظام القانوني اليمني دراسة علمية صحيحة.
- استكمال الهياكل والوحدات الأساسية لجامعة عدن من خلال إنشاء كليات في مختلف فروع العلم والمعرفة ومنها القانون.
- رفد أجهزة الدولة المختلفة (القضاء، النيابة العامة، الدوائر القانونية في مرافق الدولة والقطاعات العام والمختلط والخاص وغيرها) بالكوادر القانونية المؤهلة داخل الوطن.

وبالطبع لم تكن هذه المبررات بعيدة عن طموح وأبعاد لدى الدولة، خاصة إذا ما أدركنا أن أي فكرة لا تستند إلى أسس أو معايير تظل دون معنى ولا فائدة منها أو من التعامل معها، ومن هذه الأمور ما يتعلق بحياتنا اليومية وبسلوك البشر عموماً الذي ينظم عبر وسائل مختلفة يحتل القانون المرتبة الأولى فيها، فالقانون ضروري للإنسان داخل مجتمعه (دولته).

والقانون عموماً يصبح دون معنى إذا لم يرتبط بقيم يؤمن بها المجتمع الذي تطبق عليه (داخلياً أو دولياً) وهذه القيم تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

وانطلاقا من ذلك جاء إنشاء كلية الحقوق لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :-

-إعداد وتأهيل الكوادر القانونية على أسس علمية صحيحة وتمكين الدارسين بالكلية من الإمساك بناصية العلوم القانونية بهدف إنشاء وترسيخ فقه قانوني يمني.

- القيام بإجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال القانون بهدف تطوير المعارف القانونية وتوجيها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية عن طريق ربط هذه البحوث والدراسات بقضايا المجتمع.

-تقديم الاستشارات والدراسات القانونية لمختلف أجهزة الدولة والقطاعات العام والخاص والمختلط وغيرها.

-تبادل الخبرات والزيارات والإصدارات العلمية والقيام بالأبحاث المشتركة مع الكليات المقابلة أو النظيرة في الداخل أو الخارج وتوثيق العلاقات العلمية مع هذه الكليات.

- تطوير البرامج الدراسية وربط النظرية بالواقع وإدخال الجديد من العلوم القانونية في المناهج الدراسية وتوجيه البحوث الطلابية لرفع الكفاءة العلمية لديهم.

- إنشاء برنامج الدراسات العليا.

- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مجال القانون بكافة فروعة بهدف نشر الوعي القانوني في المجتمع.

وإذا ما عملنا على تقييم هذه الفترة الزمنية التي ليست بالقصيرة من عمر كلية الحقوق، فإننا نستطيع القول في هذه الذكرى العظيمة على قلوب كل منتسبي الكلية، أنها قد شهدت تطورات مهمة منذ إنشائها باعتبارها حصناً حصيناً للعدالة في إعلاء كلمة القانون وتعميق مفهوم الحق والعدالة من خلال خريجيها الذين لا يعرفون للعدالة سوى طريق واحد وللمشروعية سوى مسار واحد في ظل الاهتمام والعناية الكبيرين اللذين تتلقاهما من قبل رئاسة جامعة عدن ممثلة بالأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور وكذا من قبل الدولة ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقيادة الأستاذ د. صالح علي باصرة.

لقد أدركت كلية الحقوق ومنذ وقت مبكر أن أهداف التعليم الجامعي هي من أهداف المجتمع، لأن الجامعة مؤسسة اجتماعية تتأثر بالأوضاع الاجتماعية المحيطة بها، ولأن المرحلة التاريخية التي يعيشها المجتمع هي مرحلة يجب تكييف التعليم الجامعي بما يتناسب معها .

وحتى يكون تطورنا حقيقياً عملت الكلية على إصدار الكتاب الجامعي ولن نكون مبالغين أن قلنا إن الكتاب الجامعي في الكلية أصبح يغطي أكثر من 90 ٪ من المقررات الدراسية، هذا إلى جانب أن الكلية استطاعت وبجهود ذاتية وبدعم من رئاسة الجامعة فتح برنامج الماجستير في ثلاثة أقسام علمية (قسم القانون العام، قسم القانون الخاص، قسم القانون الجنائي) وتخرج منها من حملة شهادة الماجستير من اليمنيين وغير اليمنيين أكثر من 400 طالب، إلى جانب برنامج الدكتوراه في قسمين (قسم القانون العام وقسم القانون الخاص) اللذان التحق بهما حتى الآن أكثر من عشرين طالباً.

ولم تكتف كلية الحقوق بهذه الأبحاث وبما تم تحقيقه من انجازات بل عملت وتعمل دوماً وبهدف ضمان فعالية تحقيق أهدافها المنشودة والمحددة والتي سبق وضعها أمام الكلية، على ضمان جودة مخرجات البرنامج وتطويرها وتحسينها بما يتواكب وكافة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ويتناسب مع تطورات العصر ويلبي حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، من خلال التقويم المستمر للبرنامج وللأداء المنتج.

ولإستيعاب كافة المستجدات ومواكبتها عملت الكلية ممثلة بعمادتها على مراجعة كافة الخطط والحيثيات التي يشتمل عليها البرنامج، حيث تأكد في الخلاصة أن هناك نظاماً دراسياً وأكاديمياً فعالاً في الكلية يتم من خلاله المراقبة الدقيقة والمتابعة لسير عملية تنفيذ البرنامج وبصورة تتضمن جودته في ظل قيادة فعالة في الكلية تقود عملية التطوير والتحسين المؤدي إلى التنوع في مخرجات البرنامج والتميز به وبالطبع فإن نجاح ذلك لن يتحقق دون الدعم المطلوب والإشراف المباشرين من قبل قيادة جامعة عدن ممثلة بالأستاذ الدكتور/عبد العزيز صالح بن حبتور.

إن كل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الغاية والهدف الذي نطمح إليه في الكلية هو تحقيق التزود العقلاني والمثابر لنصوص القانون بفروعه المختلفة، وإدراك مدى الأهمية التي تكتسبها عملية الالتزام بالقوانين وغرس احترامها في عقول المواطنين وصولاً إلى احترامها باعتبارها منظومة كاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة اليمنية الحديثة، دولة القانون والمؤسسات.

ويتجلى ذلك واضحاً من خلال المراجعة المستمرة لملابسات القبول في البرنامج ووضع المقترحات اللازمة لتطويره، خاصة وأن القبول في البرنامج هنا يتم بصورة مركزية، غير أن قيادة الكلية لا تألو جهداً في إجراء تقويم دوري للبرنامج وذلك عبر إعادة النظر في الخطة الدراسية والعمل على تحديثها بما يتوافق ويواكب كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، مستعينة في ذلك بآراء بعض الجهات التي تستوعب مخرجات البرنامج، وكذا وجهات نظر وآراء بعض الخريجين تحديداً أولئك الذين قد مر على تخرجهم فترة طويلة وتوفرت لديهم مهارات وخبرات تمكنهم من إبداء آراء ووجهات نظر ومقترحات سديدة ومفيدة، لما يشكله ذلك من أهمية شديدة لتحقيق المكون المعرفي والمهاري والوجداني وكذا لتحقيق مخرجاته في واقع الحياة العملية والعلمية.

ولا ننسى هنا في هذا الإطار الدور الرقابي الذي تقوم به قيادة الكلية من حيث المتابعة المستمرة لأداء أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة ووفقاً للمعايير الأكاديمية التي وضعت من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا من قبل قيادة الجامعة، كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى الدور الكبير الذي اضطلع به القسم العلمي في تقويم الأمور الخاصة بقيام أعضاء الهيئة التدريسية بتأدية مهامهم على الوجه المطلوب ودون كلل أو تقاعس وكذا متابعة الأمور الخاصة بالطلبة، علماً بأن الأمور المباشرة التي تمس الطلاب تقوم قيادة الكلية ممثلة بنيابة خاصة تعنى بشؤونهم، بمتابعة قضاياهم وحل المشاكل التي تعترض طريقهم في الدراسة المستمرة لمحتويات البرنامج، وتبين لهم حقوقهم وواجباتهم وفقاً للوائح الخاصة المقرة مركزيا وإلى أية إرشادات داخلية.

وعموماً نستطيع القول أن الفريق القائم على تنفيذ البرنامج- والممثل بقيادة الكلية وأعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة والإداريين، راضون كل الرضا على السير السليم للبرنامج في ظل جو ومناخ العمل السائد في البرنامج، الأمر الذي يعكس صورة جلية من صور العمل الجماعي، تشجع فيه المبادرات الجديدة والنقد البناء الهادف إلى تطوير البرنامج ليواكب البرامج المناظرة إقليماً وعالمياً .

ومما سبق استعراضه لا يسعنا إلاّ أن نؤكد أن الاستثمار الجيد في التعليم وتحديداً في العلوم القانونية، يجب أن يبنى على أساس أن نربح الحاضر والمستقبل، لا أن نربح الحاضر أو نخسر المستقبل أن نخسرهما معا، وهذا يتطلب التخطيط العلمي، وتكوين رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي ودوره في التغيير الاجتماعي والتطور الحضاري، إو الجامعة الناجحة بكل كلياتها في مهمتها هي التي تعي دورها المجتمعي، وتركز على دراسة الواقع والمساهمة في حل مشاكله.

وبالطبع فإن ذلك لا يتحقق إلا بإيمان قوي وراسخ بدور كلية الحقوق وبما تقدمه من جودة للتعليم، وبحث علمي أصيل على المستوى الإقليمي والعالمي، وعلى أسس الارتقاء بكفاءة العملية التعليمية وتطويرها باستمرار ابتغاء الارتقاء بخريجي الكلية وجامعة عدن بصورة عامة، مع التأكيد على تناسب إعدادها مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية في إطار من الحفاظ على البعد الاجتماعي، وفي خطط محكمة لتكامل الاستراتيجيات والسياسات في مراحل التعليم المختلفة التي يعتبر التعليم الجامعي آخرها بل وأهمها.

نائب عميد كلية الحقوق